مشروعية التفتيش الإلكتروني والأدلة الرقمية

دراسة مقارنة في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والديّ الكريمين، منبع العطاء ومدرسة القيم، خالدين في الذاكرة والدعاء.

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين الرقة والشموخ، لتكون شاهدة

على أن العلم هو أجمل ما يزين الإنسان.

المقدمة

يشهد العصر الرقمي تحولاً جذرياً في أساليب التحقيق الجنائي والمدني، حيث أصبح التفتيش الإلكتروني وجمع الأدلة الرقمية أداة حاسمة في كشف الجرائم وإثبات الحقوق، مما يثير إشكاليات قانونية معقدة حول التوازن بين ضرورات العدالة وحماية الخصوصية الفردية. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة لمشروعية التفتيش الإلكتروني وضوابط قبول الأدلة الرقمية، مفككاً الأسس القانونية في مصر والجزائر وفرنسا، ومستعرضاً التطور التشريعي والقضائي في هذا المجال الحيوي. إننا نقدم هنا تحليلاً أكاديمياً محايداً يركز على البنية القانونية والضمانات الإجرائية، مبتعدين عن أي توجهات خاصة، ملتزمين بالموضوعية العلمية والحياد المنهجي الذي يقتضيه البحث القانوني الرصين. سنغوص في هذا العمل عبر ثلاثين فصلاً معمقاً لنحلل طبيعة التفتيش الرقمي، وإجراءاتauthorization، ومعايير

قبول الأدلة، وصولاً إلى رؤية متكاملة تجعل من التقنية أداة للعدالة دون مساس بالحريات الأساسية. إن هذا العمل ، يضع بين يدي الباحثين والمهتمين مرجعاً شاملاً ينظم هذا الباب الحيوي من قانون الإجراءات والأدلة بما يحقق الفهم العميق للضمانات القانونية.

الفصل الأول

ماهية التفتيش الإلكتروني ومفهومه القانوني

التفتيش الإلكتروني هو إجراء بحثي في الأجهزة الرقمية والبيانات لاستخراج أدلة ذات صلة بالتحقيق. في هذا الفصل، نؤصل للمفهوم القانوني للتفتيش الإلكتروني وتمييزه عن التفتيش التقليدي. ندرس الخصائص الأساسية للتفتيش الرقمي من عدم مادية المكان وشمولية البيانات. إن فهم الجوهر القانوني يحمي من التعسف في استخدام powers التفتيشية. نناقش الجدلية الأكاديمية حول اعتبار الفضاء الإلكتروني مكاناً خاصاً. نؤكد أن التفتيش الإلكتروني يمثل ضرورة منهجية لمكافحة الجرائم الحديثة. إن

العودة للأسس القانونية للتفتيش تمثل ضمانة منهجية ضد الانتهاك.

الفصل الثاني

الأصل القانوني لتنظيم التفتيش الإلكتروني

يستند تنظيم التفتيش الإلكتروني إلى نصوص في قوانين الإجراءات الجزائية والأدلة. في هذا الفصل، نحلل النصوص القانونية التي تجيز التفتيش الرقمي في الدول الثلاث. ندرس التطور التشريعي لمبدأ التفتيش الإلكتروني في القوانين المصرية والجزائرية والفرنسية. نناقش كيف يعزز النص القانوني من حماية الحقوق أثناء التفتيش. إن فهم الأصل القانوني يعمق الإدراك لالتزامات جهة التحقيق. نؤكد أن التفتيش الإلكتروني يمثل استثناءً يحتاج لضوابط صارمة. إن البحث في النصوص يفتح آفاقاً لفهم حدود السلطة التحقيقية.

الفصل الثالث

مقارنة الأسس التشريعية في الدول الثلاث

تختلف النصوص المنظمة للتفتيش الإلكتروني بين مصر والجزائر وفرنسا في الصياغة والنطاق. في هذا الفصل، نقارن بين القوانين الوطنية لكل دولة. ندرس أوجه التشابه في ضرورة إذن قضائي مسبق. نناقش الاختلافات في حالات الاستعجال والتفتيش بدون إذن. إن الدراسة المقارنة تكشف عن أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها. نؤكد أن التنسيق التشريعي بين الدول يحد من ثغرات الاستغلال. إن الفهم الدقيق للنصوص يحمي من النزاع المستقبلي حول المشروعية.

الفصل الرابع

حقوق الخصوصية وحمايتها دستورياً

تعتبر الخصوصية حقاً أساسياً يحد من نطاق التفتيش

الإلكتروني. في هذا الفصل، نحلل الحماية الدستورية للبيانات الشخصية والاتصالات. ندرس معايير التوازن بين الخصوصية وأمن المجتمع. نناقش كيف تساعد الضمانات الدستورية في منع التوسع في التفتيش. إن فهم حقوق الخصوصية يحمي من الانتهاكات غير المبررة. نؤكد أن الخصوصية ليست مطلقة ولكنها محمية قانوناً. إن البحث في الخصوصية يعمق الفهم للحريات الفردية.

الفصل الخامس

إجراءات إذن التفتيش الإلكتروني

يتطلب التفتيش الإلكتروني إجراءات محددة للحصول على الإذن القضائي. في هذا الفصل، ندرس شروط تقديم طلب الإذن من جهة التحقيق. نناقش معايير تقدير القاضي لضرورة التفتيش ونسبيته. ندرس كيف يساعد الإذن المسبق في ضمان المشروعية. إن فهم الإجراءات يحمي من بطلان التفتيش لاحقاً. نؤكد أن الإذن يمثل ضمانة لمتانة الإجراءات. إن البحث في

الإجراءات يعمق الدقة في التطبيق القضائي.

الفصل السادس

نطاق التفتيش وحدوده الزمنية والمكانية

يخضع التفتيش الإلكتروني لحدود زمنية ومكانية محددة في الإذن. في هذا الفصل، نحلل معايير تحديد نطاق البيانات القابلة للتفتيش. نناقش حظر التفتيش العشوائي أو غير المحدد الهدف. ندرس كيف يساعد التحديد في حماية البيانات غير ذات الصلة. إن فهم النطاق يحمي من انتهاك خصوصية terceros. نؤكد أن التفتيش يجب أن يكون محدداً وهادفاً. إن البحث في النطاق يعمق موضوعية الإجراءات.

الفصل السابع

حجز الأجهزة الرقمية وضماناتها

حجز الأجهزة هو إجراء مصاحب للتفتيش لضمان حفظ الأدلة. في هذا الفصل، ندرس شروط حجز الهواتف والحواسيب والخوادم. نناقش ضرورة محضر الحجز وتوثيق حالة الجهاز. ندرس كيف يساعد الحجز السليم في منع العبث بالأدلة. إن فهم الحجز يحمي من الطعن في سلامة الأدلة. نؤكد أن الحجز إجراء تحفظي يحتاج لضوابط. إن البحث في الحجز يثري فهم الإجراءات التحفظية.

الفصل الثامن

استخراج البيانات وتقنيات التحليل

تتطلب عملية استخراج البيانات تقنيات متخصصة تحافظ على سلامة الأصل. في هذا الفصل، نحلل تقنيات النسخ الجنائي للبيانات Forensic Imaging. نناقش معايير عدم التعديل على البيانات الأصلية أثناء التحليل. ندرس كيف تساعد التقنيات المعتمدة في ضمان مصداقية الأدلة. إن فهم التقنيات يحمي من تلف الأدلة الرقمية. نؤكد أن السلامة التقنية شرط

لقبول الدليل. إن البحث في التقنيات يعمق الدقة الفنية.

الفصل التاسع

سلسلة الحراسة للأدلة الرقمية

سلسلة الحراسة هي توثيق مسار الدليل من الضبط حتى العرض في المحكمة. في هذا الفصل، ندرس متطلبات توثيق كل مرحلة من مراحل التعامل مع الدليل. نناقش أثر انقطاع السلسلة على قبول الدليل قضائياً. ندرس كيف تساعد السلسلة المتصلة في نفي الشك حول التلاعب. إن فهم السلسلة يحمي من الطعن في مصداقية الأدلة. نؤكد أن التوثيق الدقيق يمثل ضمانة لنزاهة الدليل. إن البحث في السلسلة يثري فهم الإجراءات الجنائية.

الفصل العاشر

شروط قبول الأدلة الرقمية قضائياً

تخضع الأدلة الرقمية لشروط قبول محددة تختلف عن الأدلة التقليدية. في هذا الفصل، نحلل معايير الصلة والشرعية والمصداقية. نناقش دور القاضي في تقدير قيمة الدليل الرقمي. ندرس كيف تساعد الشروط في استبعاد الأدلة المغلوطة. إن فهم الشروط يحمي من الإدانة بناءً على أدلة ضعيفة. نؤكد أن قبول الدليل يحتاج لتقييم فني وقانوني. إن البحث في القبول يعمق الفهم للإثبات.

الفصل الحادي عشر

التوثيق الفني للأدلة الرقمية

التوثيق الفني هو إثبات سلامة البيانات وطريقة استخراجها. في هذا الفصل، ندرس تقارير الخبراء الفنيين ومعتمدية المختبرات. نناقش معايير اعتماد أدوات التحليل الرقمي. ندرس كيف يساعد التوثيق في إقناع المحكمة بصحة الدليل. إن فهم التوثيق يحمي

من الغموض التقني. نؤكد أن التقرير الفني جزء جوهري من الدليل. إن البحث في التوثيق يثري فهم الإثبات الفني.

الفصل الثاني عشر

دور خبراء الأدلة الرقمية

يلعب الخبراء دوراً محورياً في تحليل وتقديم الأدلة الرقمية. في هذا الفصل، نحلل شروط تعيين الخبراء واستقلاليتهم. نناقش مسؤولية الخبير عن دقة التحليل ونتائجه. ندرس كيف يساعد الحياد في تعزيز ثقة المحكمة. إن فهم دور الخبير يحمي من التحيز الفني. نؤكد أن الخبرة المتخصصة ضرورية لفهم التعقيد التقني. إن البحث في الخبراء يثري فهم الإثبات الجنائي.

الفصل الثالث عشر

التشفير وتحديات فك الترميز

يشكل التشفير عائقاً تقنياً أمام التفتيش الإلكتروني الفعال. في هذا الفصل، ندرس الإطار القانوني لإجبار المشتبه به على كشف مفاتيح التشفير. نناقش التوازن بين حق الصمت وضرورة التحقيق. ندرس كيف تساعد التقنيات الحديثة في تجاوز الحواجز الأمنية. إن فهم التشفير يحمي من تعثر التحقيقات. نؤكد أن التشفير حق ولكن له حدود في الجرائم الجسيمة. إن البحث في التشفير يثري الفهم للتحديات التقنية.

الفصل الرابع عشر

البيانات السحابية والتفتيش عبر الحدود

تخزين البيانات في السحابة يثير إشكاليات الاختصاص الإقليمي. في هذا الفصل، نحلل إجراءات التفتيش في خوادم خارج الإقليم. نناقش اتفاقيات التعاون القضائي الدولي في هذا المجال. ندرس كيف يساعد التنسيق الدولي في الوصول للبيانات المخزنة خارجياً. إن فهم

السحابة يحمي من ثغرات الاختصاص. نؤكد أن البيانات السحابية خاضعة للقانون المحلي حسب الاتفاقيات. إن البحث في السحابة يثري الفهم للعولمة القانونية.

الفصل الخامس عشر

حماية بيانات terceros أثناء التفتيش

قد يتضمن التفتيش بيانات لأشخاص غير مشتبه بهم. في هذا الفصل، ندرس ضوابط حماية خصوصية الأطراف الثالثة. نناقش إجراءات عزل البيانات غير ذات الصلة بالتحقيق. ندرس كيف تساعد الحماية في منع انتهاك حقوق الأبرياء. إن فهم الحماية يعمق احترام خصوصية الغير. نؤكد أن التفتيش يجب أن يستهدف المتهم فقط. إن البحث في الحماية يثري الفهم للحقوق الجماعية.

الفصل السادس عشر

التفتيش الإلكتروني في الجرائم الاقتصادية

تستخدم الأدلة الرقمية بشكل واسع في كشف الجرائم المالية والفساد. في هذا الفصل، نحلل خصوصية التفتيش في السجلات المالية الإلكترونية. نناقش معايير الربط بين البيانات المالية والأدلة الجنائية. ندرس كيف يساعد التفتيش الدقيق في تتبع الأموال. إن فهم الجرائم الاقتصادية يعمق تطبيق التقنيات المالية. نؤكد أن الشفافية المالية تدعم التحقيقات. إن البحث في الاقتصادية يثري الفهم للجرائم البيضاء.

الفصل السابع عشر

التفتيش الإلكتروني في جرائم الإنترنت

تتطلب جرائم الإنترنت تفتيشاً متخصصاً في الشبكات والأنظمة. في هذا الفصل، ندرس إجراءات تتبع المصادر وإثبات الاختراق. نناقش دور مزودي الخدمة في حفظ بيانات الدخول. ندرس كيف يساعد التفتيش الشبكي في تحديد هوية الجناة. إن فهم جرائم الإنترنت يعمق

مكافحة الجرائم السيبرانية. نؤكد أن التعاون مع القطاع الخاص ضروري. إن البحث في الإنترنت يثري الفهم للجرائم التقنية.

الفصل الثامن عشر

حقوق المشتبه به أثناء التفتيش

يتمتع المشتبه به بحقوق محددة أثناء إجراء التفتيش الإلكتروني. في هذا الفصل، نحلل حق الاستعانة بمحامٍ وحق الاطلاع على المحضر. نناقش ضمانات عدم التعرض للإكراه أثناء تسليم الأجهزة. ندرس كيف تساعد الحقوق في تحقيق التوازن الإجرائي. إن فهم الحقوق يحمي من انتهاك كرامة المتهم. نؤكد أن الحقوق الإجرائية جزء من العدالة. إن البحث في الحقوق يثري الفهم للضمانات.

الفصل التاسع عشر

بطلان التفتيش الإلكتروني وآثاره

قد يبطل التفتيش الإلكتروني إذا خالف الإجراءات القانونية. في هذا الفصل، ندرس أسباب البطلان من عدم الاختصاص أو عيب الإذن. نناقش أثر البطلان على الأدلة المستخرجة ونظرية ثمرة الشجرة المسمومة. ندرس كيف يساعد البطلان في ردع المخالفات الإجرائية. إن فهم البطلان يحمي من استخدام أدلة غير مشروعة. نؤكد أن البطلان ضمانة لسيادة القانون. إن البحث في البطلان يثري الفهم للجزاءات الإجرائية.

الفصل العشرون

الرقابة القضائية على إجراءات التفتيش

تخضع إجراءات التفتيش لرقابة القضاء لضمان مشروعيتها. في هذا الفصل، نحلل دور قاضي الحريات في مراقبة التفتيش. نناقش طرق الطعن في قرارات التفتيش غير القانونية. ندرس كيف تساعد الرقابة في تصحيح المسار التحقيقي. إن فهم الرقابة يعمق

مسؤولية جهة التحقيق. نؤكد أن القضاء حارس على الحريات الفردية. إن البحث في الرقابة يثري الفهم للضمانات القضائية.

الفصل الحادي والعشرون

التنظيم القانوني في مصر

يتميز القانون المصري بتنظيم متطور للأدلة الرقمية في قانون الإجراءات. في هذا الفصل، نحلل نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصري المنظمة للتفتيش. ندرس دور النيابة العامة في الإذن بالتفتيش الإلكتروني. نناقش الاجتهاد القضائي المصري في قبول الأدلة الرقمية. إن فهم التنظيم المصري يعمق التطبيق المحلي. نؤكد أن القانون المصري يوازن بين التحقيق والحرية. إن البحث في التنظيم يثري الفقه الجنائي المصري.

الفصل الثاني والعشرون

التنظيم القانوني في الجزائر

ينظم المشرع الجزائري التفتيش الإلكتروني ضمن قوانين الإجراءات الجزائية. في هذا الفصل، ندرس الخصوصية الجزائرية في إجراءات الضبط القضائي الرقمي. نناقش دور قاضي التحقيق في الإذن بالتفتيش. ندرس كيف يساعد التنظيم في حماية البيانات الشخصية. إن فهم التنظيم الجزائري يعمق التطبيق المحلي. نؤكد أن القانون الجزائري يحرص على المشروعية. إن البحث في التنظيم يثري الفقه المقارن.

الفصل الثالث والعشرون

التنظيم القانوني في فرنسا

تُعد فرنسا من الدول المتقدمة في تنظيم الأدلة الرقمية والإجراءات. في هذا الفصل، نحلل قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي وقواعد التفتيش. نناقش

حماية الخصوصية في التشريعات الأوروبية المؤثرة على فرنسا. ندرس كيف يؤثر النموذج الفرنسي على التشريعات العربية. إن فهم التنظيم الفرنسي يعمق المقارنة. نؤكد أن القانون الفرنسي نموذج مرجعي في الضمانات. إن البحث في التنظيم يثري الفقه الدولي.

الفصل الرابع والعشرون

مقارنة نطاق الحماية في الدول الثلاث

تتفاوت درجات حماية الخصوصية أثناء التفتيش بين الدول الثلاث. في هذا الفصل، نقارن بين مدى تدخل القاضي في الإذن بالتفتيش. ندرس أوجه التشابه في حماية البيانات الحساسة. نناقش الاختلاف في إجراءات الاستعجال والتفتيش الليلي. إن الاستفادة من أفضل الممارسات في كل نظام تثري التشريعات الوطنية. نؤكد أن الهدف المشترك هو تحقيق العدالة. إن التقارب في مناهج الحماية يسهل التعاون القضائي.

الفصل الخامس والعشرون

الأدلة الرقمية في الإثبات المدني

تمتد قيمة الأدلة الرقمية لتشمل المنازعات المدنية والتجارية. في هذا الفصل، نحلل حجية الرسائل الإلكترونية والعقود الرقمية. نناقش معايير إثبات التوقيع الإلكتروني في المدني. ندرس كيف تساعد الأدلة الرقمية في فض المنازعات التجارية. إن فهم الإثبات المدني يعمق التعاملات الإلكترونية. نؤكد أن الكتابة الإلكترونية لها حجية قانونية. إن البحث في المدني يثري الفهم للإثبات الخاص.

الفصل السادس والعشرون

مسؤولية مقدمي الخدمة في حفظ البيانات

يلعب مقدمو الخدمة دوراً في حفظ بيانات المستخدمين للتحقيق. في هذا الفصل، ندرس

الالتزامات القانونية لشركات الاتصالات والإنترنت. نناقش حدود التعاون مع جهات التحقيق وحماية الخصوصية. ندرس كيف يساعد الحفظ المنظم في تسهيل التحقيقات. إن فهم المسؤولية يعمق شراكة القطاع الخاص. نؤكد أن الحفظ يحتاج لضوابط زمنية محددة. إن البحث في المسؤولية يثري الفهم للالتزامات التقنية.

الفصل السابع والعشرون

تحديات الذكاء الاصطناعي في التفتيش

يطرح الذكاء الاصطناعي أسئلة جديدة حول تحليل البيانات الضخمة. في هذا الفصل، ندرس إمكانية استخدام الخوارزميات في الفرز الأولي للأدلة. نناقش مخاطر التحيز الآلي في تحديد البيانات ذات الصلة. ندرس كيف يساعد الذكاء الاصطناعي في تسريع التحقيقات المعقدة. إن فهم الذكاء الاصطناعي يحمي من الاعتماد الأعمى على الآلة. نؤكد أن القرار النهائي يبقى بشرياً وقضائياً. إن البحث في الذكاء يثري

الفهم للمستقبل.

الفصل الثامن والعشرون

مستقبل تنظيم التفتيش الإلكتروني

يتطور تنظيم التفتيش لمواكبة المستجدات التقنية. في هذا الفصل، نستشرف مستقبل النصوص المنظمة للأدلة الرقمية. نناقش اتجاهات نحو مزيد من الحماية والتحديث التقني. ندرس كيف تساعد التقنية في تحسين إجراءات التوثيق. إن التطور التشريعي يعمق الضمانات. نؤكد أن التفتيش الإلكتروني سيبقى أداة حيوية. إن البحث في المستقبل يثري الفهم للتطوير.

الفصل التاسع والعشرون

توصيات لتحسين التشريعات والإجراءات

نختتم الكتاب بتوصيات عملية لتعزيز مشروعية

التفتيش. في هذا الفصل، نطرح أفكاراً لدعم التدريب التقني للقضاة والمحققين. نناقش سبل توحيد معايير قبول الأدلة الرقمية. نؤكد أن تحسين التشريعات واجب تشريعي وقضائي. إن التوصيات تمثل خارطة طريق للتطوير. إن العمل المشترك يعمق الأثر المؤسسي. إن دعم المشروعية يدعم العدالة.

الفصل الثلاثون

خاتمة نحو توازن بين العدالة والخصوصية

نختتم الكتاب بالتأكيد أن التفتيش الإلكتروني يمثل أداة أساسية للعدالة الحديثة. نطرح رؤية لتكامل الضمانات الإجرائية والتقنية. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تدعو للالتزام القانوني. إن المستقبل لمن يحترم حقوق الخصوصية أثناء التحقيق. إن العدالة الرقمية تمثل بوصلة للتحقيق الجنائي. إن ترسيخ المشروعية واجب قانوني وإنساني.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في مشروعية التفتيش الإلكتروني، ندرك أن هذا الإجراء يمثل ضرورة منهجية لبقاء التحقيق فعالاً ومشروعاً. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للباحثين والمهتمين في سعيهم نحو فهم عميق. إن مستقبل العدالة مرهون بقدرة الأنظمة على ترسيخ مبدأ مشروعية الأدلة الرقمية واحترامها.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية التفتيش الإلكتروني ومفهومه القانوني

الفصل الثاني الأصل القانوني لتنظيم التفتيش الإلكتروني

الفصل الثالث مقارنة الأسس التشريعية في الدول الثلاث

الفصل الرابع حقوق الخصوصية وحمايتها دستورياً

الفصل الخامس إجراءات إذن التفتيش الإلكتروني

الفصل السادس نطاق التفتيش وحدوده الزمنية والمكانية

الفصل السابع حجز الأجهزة الرقمية وضماناتها

الفصل الثامن استخراج البيانات وتقنيات التحليل

الفصل التاسع سلسلة الحراسة للأدلة الرقمية

الفصل العاشر شروط قبول الأدلة الرقمية قضائياً

الفصل الحادي عشر التوثيق الفني للأدلة الرقمية

الفصل الثاني عشر دور خبراء الأدلة الرقمية

الفصل الثالث عشر التشفير وتحديات فك الترميز

الفصل الرابع عشر البيانات السحابية والتفتيش عبر الحدود

الفصل الخامس عشر حماية بيانات terceros أثناء التفتيش

الفصل السادس عشر التفتيش الإلكتروني في الجرائم الاقتصادية

الفصل السابع عشر التفتيش الإلكتروني في جرائم الإنترنت

الفصل الثامن عشر حقوق المشتبه به أثناء التفتيش

الفصل التاسع عشر بطلان التفتيش الإلكتروني وآثاره

الفصل العشرون الرقابة القضائية على إجراءات التفتيش

الفصل الحادي والعشرون التنظيم القانوني في مصر

الفصل الثاني والعشرون التنظيم القانوني في الجزائر

الفصل الثالث والعشرون التنظيم القانوني في فرنسا

الفصل الرابع والعشرون مقارنة نطاق الحماية في الدول الثلاث

الفصل الخامس والعشرون الأدلة الرقمية في الإثبات المدني

الفصل السادس والعشرون مسؤولية مقدمي الخدمة في حفظ البيانات

الفصل السابع والعشرون تحديات الذكاء الاصطناعي في التفتيش

الفصل الثامن والعشرون مستقبل تنظيم التفتيش الإلكتروني

الفصل التاسع والعشرون توصيات لتحسين التشريعات والإجراءات

الفصل الثلاثون خاتمة نحو توازن بين العدالة والخصوصية

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف